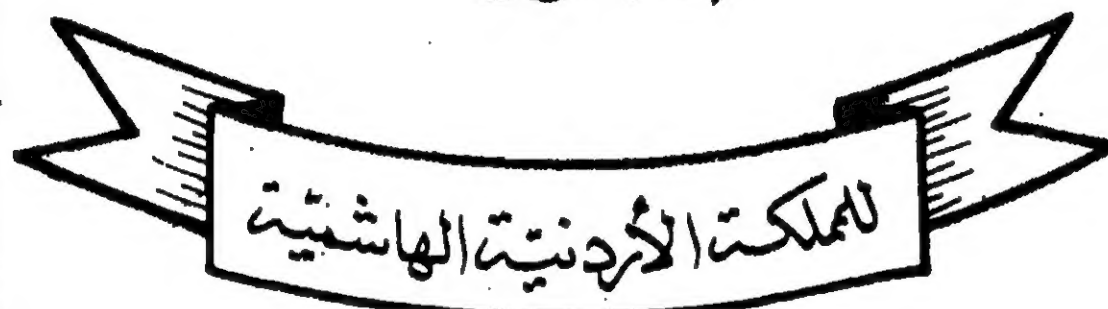
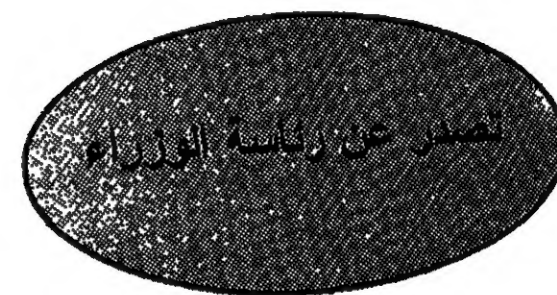


البلد الرسمية



صان: الأحد ١ ربيع الثاني سنة ١٤٢١هـ الموافق ٢ تموز سنة ٢٠٠٠م.

العدد : ٤٤٤٣



طبع في المطابع العسكرية

توزع من قبل وزارة المالية

مكتبة المجلد



فهرس العدد ٤٤٤٣ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٧/٢

رقم الصفحة	الموضوع
٢٦٣٤	- دعوة مجلس الأمة إلى الاجتماع في دورة استثنائية
٢٦٣٥	- قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٠ - قانون حماية الأصناف النباتية الجديدة
٢٦٥٢	- قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠ - قانون التخاصية
٢٦٦٣	- قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٠ - قانون معدل لقانون السير
٢٦٧٧	- قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٠ - قانون معدل لقانون الجمارك
٢٦٨٣	- نظام رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٠ - نظام معدل للنظام الداخلي لمجلس النواب
٢٦٨٥	- قرار صادر عن وزير الصحة

مجلس النواب

لجن عبد الله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٨٢) من الدستور
نصدر اراءتنا بما هو آت :-
عبد الله الثاني ابن الحسين

يدعى مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية اعتباراً من يوم
الثلاثاء الواقع في ٢٠٠٠/٧/٤ من أجل إقرار الامور التالية:

- ١- مناقشة مجلس النواب للبيان الوزاري للحكومة والتصويت على الثقة
بالحكومة على ذلك البيان
- ٢- مشروع قانون التحكيم لسنة ١٩٩٧
- ٣- مشروع قانون منع الاحتكار لسنة ١٩٩٨
- ٤- مشروع قانون مؤسسة ضمان الودائع لسنة ١٩٩٩
- ٥- مشروع قانون الغاء قانون مؤسسة عاليه (الخطوط الجوية الملكية
الأردنية) لسنة ١٩٩٩
- ٦- مشروع قانون معدل لقانون الضريبة العامة على المبيعات لسنة ٢٠٠٠
- ٧- مشروع قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لسنة ٢٠٠٠
- ٨- مشروع قانون معدل لقانون المالكين والمستأجرين لسنة ٢٠٠٠
- ٩- مشروع قانون معدل لقانون سلطة وادي الأردن لسنة ٢٠٠٠
- ١٠- مشروع قانون الوكلاء والوسطاء التجاريين لسنة ٢٠٠٠
- ١١- مشروع قانون الاستيراد والتصدير لسنة ٢٠٠٠
- ١٢- تقارير اللجان الدائمة والخاصة حول الامور المحالة اليها في الدورة
العادية.

٢٠٠٠/٦/٢٦

نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية

الدكتور عوض خليفات

رئيس الوزراء

المهندس علي ابو الراغب

محكمة العدل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٠

قانون حماية الاصناف النباتية الجديدة

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون حماية الاصناف النباتية الجديدة لسنة ٢٠٠٠)

ويعمل به بعد ثلاثين يوما من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

تعريف

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني

المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك :-

الوزارة : وزارة الزراعة .

الوزير : وزير الزراعة .

التصنيف النباتي : تدرج النباتات في المملكة النباتية من المجموعة

الى الرتبة الى العائلة الى الجنس الى النوع الى

الصف .

الصف : أي مجموعة نباتية تقع في أدنى رتبة في التصنيف

النباتي الواحد سواء كان مستوفيا ام غير مستوف

لشروط منح حق الحماية ، ويتصف هذا الصف

بخصائص ناجمة عن تركيب وراثي معين او عن

مجموعة تراكيب يمكن تمييزها عن أي مجموعة

نباتية أخرى باحدى هذه الخصائص على الأقل ،

ويعتبر الصف وحدة واحدة بسبب قدرته على

التكاثر دون أي تغيير في خصائصه .

الصف المحمي : الصف الذي تم تسجيله وفقا لاحكام هذا القانون .

الاستنباط : استنباد صف نباتي جديد او اكتشافه وتطويره .

المستنبط : الشخص الذي استولد صنفا نباتيا جديدا او اكتشفه

وطوره ، او خلف القانوني لذلك الشخص .

المسجل : سجل الاصناف النباتية الجديدة الذي يسميه

الوزير .

السجل : سجل الاصناف النباتية الجديدة .

المادة ٣- تسري احكام هذا القانون على الاصناف التي تدرج تحت الانواع النباتية

التي يتم تحديدها بالنظام الصادر بمقتضى احكام هذا القانون .

المادة ٤-أ- ينظم في الوزارة تحت اشراف المسجل سجل يسمى (سجل الاصناف

النباتية الجديدة) تدون او تحفظ فيه جميع البيانات المتعلقة بالاصناف

النباتية الجديدة وتسميتها واسماء مستنبطها وعناوينهم وشهادات التسجيل

وما طرأ عليها من اجراءات وتصرفات بما في ذلك :-

١- أي تحويل او تنازل او نقل ملكية او ترخيص من مالكها للغير باستعمالها

مع مراعاة ما في عقد الترخيص من سرية .

٢- الرهن او الحجز الذي يوقع على الصف المحمي او أي قيد على

استعماله .

ب- يحق للجمهور الاطلاع على السجل والوثائق المتعلقة بالحقوق الممنوحة

للمستنبط ، والاطلاع على اختبارات النمو أو أي اختبارات أخرى ضرورية

محفوظ في السجل

منصوص عليها في هذا القانون ، وذلك وفقا للتعليمات التي يصدرها الوزير لهذه الغاية ويتم نشرها في الجريدة الرسمية .

ج- يجوز استعمال الحاسوب الآلي لتسجيل الاصناف والبيانات المتعلقة بها ، وتكون البيانات والوثائق المستخرجة منه والمصدقة من المسجل وفقا لأصل هذه البيانات والوثائق حجة على الكافة ما لم يثبت صاحب الشأن عكسها .

تسجيل الاصناف النباتية الجديدة

المادة ٥- يكون الصنف قابلا للتسجيل بتوافر الشروط التالية :-

أ- اذا كان جديدا بحيث لم يتم في تاريخ ايداع طلب التسجيل او في تاريخ الاولوية المنصوص عليها في الفقرة (١) من المادة (٩) من هذا القانون وحسب مقتضى الحال ، بيع مواد التناسل او التكاثر النباتي للصنف او منتجات محصول الصنف او نقلها لطريقة اخرى من قبل المستنبط او موافقته لاغراض استغلال الصنف على النحو التالي :-
- لاكثر من سنة داخل المملكة ولاكثر من اربع سنوات خارج المملكة .

- لاكثر من ست سنوات خارج المملكة اذا كان الامر يتعلق بالاشجار او الكروم .

ب- اذا كان مميزا بحيث كان يختلف اختلافا واضحا عن أي صنف اخر يكون معروفا بصورة شائعة في تاريخ ايداع الطلب ، وبصفة خاصة ، فان أي ايداع لطلب تسجيل صنف اخر او تسجيله في سجل رسمي للاصناف النباتية في أي دولة يجعل ذلك الصنف الاخر معروفا بصورة شائعة ابتداء من تاريخ ايداع الطلب ، شريطة ان يترتب على الطلب تسجيل الصنف ومنح الحق فيه للمستنبط .

ج- اذا كان متجانسا بحيث تكون صفاته الاساسية متجانسة بصورة كافية ، مع مراعاة أي تباين يمكن توقعه نتيجة للمميزات الخاصة التي تتسم بها عملية اكثاره .

د- اذا كان ثابتا بحيث لا تتغير صفاته الاساسية نتيجة لتكاثره المتتابع ، او في نهاية كل دورة خاصة للتكاثر .

المادة ٦- يكون الحق في تسجيل الصنف كما يلي :-

أ- للمستنبط ان لمن تؤول اليه حقوق الصنف .

ب- لجميع الاشخاص المشتركين في استنباطه اذا كان نتيجة جهدهم المشترك على ان يتم تسجيله شراكة بالتساوي فيما بينهم ما لم يتفقوا على غير ذلك .

ج- للمستنبط الاسبق في ايداع طلب تسجيله اذا استنبطه اكثر من شخص وكان كل واحد منهم مستقلا عن الآخر .

د- لصاحب العمل اذا استنبطه العامل نتيجة تنفيذ عقد عمل التزم بموجبه بانجاز هذا الاستنباط ما لم ينص العقد على خلاف ذلك .

المادة ٧- يتم تسجيل الصنف على النحو التالي :-

أ- يودع طلب التسجيل لدى المسجل على النموذج المعد لهذه الغاية مبينا فيه التصنيف النباتي للصنف والتسمية المقترحة له واي امور او بيانات اخرى يحددها النظام الصادر استنادا لاحكام هذا القانون .

ب- لا يجوز ان يشتمل طلب التسجيل الا على صنف واحد ، ويستوفى عنه الرسم المقرر .

ج- اذا كان مودع الطلب من غير مواطني المملكة او المقيمين فيها ، فعلى المستنبط تعيين وكيل قانوني عنه في المملكة .

محفوظ في
مكتبة
الوزير

المادة ٨-أ- يعتبر تاريخ تسليم المسجل لطلب تسجيل الصنف تاريخاً لايداعه شريطة استيفائه لجميع المتطلبات القانونية مرفقاً به البيانات التي تعرف بشخص طالب التسجيل وعينة من الصنف المراد تسجيله .

ب- إذا تبين للمسجل أن الطلب غير مستوفٍ للمتطلبات المبينة في الفقرة (أ) من هذه المادة فعليه أن يدعوا طالب التسجيل لاستكمالها أو لإجراء التعديلات التي يراها ضرورية خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه بذلك ، ويكون تاريخ اكتمالها تاريخاً لايداع الطلب ، والا فيحق للمسجل اعتبار طالب التسجيل متنازلاً عن طلبه بقرار يتخذه لهذه الغاية ويكون قراره قابلاً للطعن لدى محكمة العدل العليا خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغه .

المادة ٩-أ- لطالب تسجيل الصنف أن يضمن طلبه ادعاء بحق أولوية طلب قدمه وتم ايداعه بتاريخ سابق لدى أي دولة ترتبط مع المملكة باتفاقية لحماية الملكية الفكرية شريطة ايداع طلب التسجيل في المملكة خلال مدة لا تزيد على اثني عشر شهراً تحسب من اليوم الذي يلي تاريخ ايداع الطلب الأول .

٢- إذا تضمن طلب التسجيل ادعاء بحق الأولوية وفقاً للبند (١) من هذه الفقرة ، فللمسجل أن يكلف طالب التسجيل ، خلال ثلاثة أشهر من تاريخ ايداع الطلب لديه ، بتقديم صورة طبق الاصل عن الوثائق المتعلقة بطلبه الأول مصدقة من المكتب الذي أودع لديه ، كما له أن يكلفه خلال هذه المدة بتقديم أي عينات أو أدلة تثبت أن الصنف موضوع الطلب الأول هو ذات الصنف في الطلب المتعلق بحق الأولوية . ويعتبر تاريخ ايداع طلب التسجيل في هذه الحالة هو التاريخ ذاته الذي أودع فيه الطلب في البلد الآخر .

ب- إذا لم يثبت طالب التسجيل حق الأولوية وفقاً للفقرة (أ) من هذه المادة يتم تسجيل طلبه بتاريخ ايداعه لدى المسجل .

ج- لمودع الطلب أن يطلب اعطائه مهلة ستين بعد انقضاء مدة الأولوية وذلك لتزويد المسجل بما يلزم من معلومات ووثائق ومواد مطلوبة بموجب القانون لأغراض الفحص المنصوص عليه في المادة (١٠) من هذا القانون . على أنه إذا لم يتم قبول الطلب المودع في البلد الآخر أو تم سحبه فيعطى مودع الطلب مهلة ستة أشهر من تاريخ رفض أو سحب الطلب وذلك لتقديم المعلومات والوثائق والمواد اللازمة لإجراء الفحص .

المادة ١٠-أ- يخضع الصنف لفحص فني للتحقق من الأمور التالية:-

- ١- أنه يندرج في التصنيف النباتي المحدد في طلب تسجيله .
- ٢- أنه يستوفي شروط التميز والتجانس والثبات المنصوص عليها في الفقرات (ب) و (ج) و (د) من المادة (٥) من هذا القانون .

ب- يجري الفحص المنصوص عليه في البند (٢) من الفقرة (أ) من هذه المادة تحت إشراف الوزارة بأحد الأسلوبين التاليين:-

- ١- الاعتماد على اختبارات النمو والإنبات وأي اختبارات أو فحوصات أخرى ذات فائدة أجرتها جهة فنية داخل المملكة أو خارجها، إذا كانت هذه الاختبارات والفحوصات قد تمت في ظروف بيئية تتلاءم مع الظروف البيئية للمملكة .
- ٢- أو أن تقوم الوزارة بإجراء الاختبارات والفحوصات المذكورة في البند (١) من هذه الفقرة بنفسها أو بواسطة أي جهة تكلفها بذلك وعلى نفقة المستنبت .

ج- تشكل بمقتضى تعليمات يصدرها الوزير لجنة فنية من ذوي الخبرة والاختصاص تكون مهمتها الأساسية تقييم نتائج الفحوصات والاختبارات المنصوص عليها في الفقرة (ب) من هذه المادة لاستكمال لإجراءات تسجيل الصنف على أن تتضمن هذه التعليمات تحديد المهام الأخرى لهذه اللجنة وطريقة عملها واتخاذ قراراتها وجميع الأمور المتعلقة بها .

المادة ١١-أ- للمسجل أن يطلب من مودع الطلب تقديم جميع المعلومات والوثائق والمواد اللازمة لإجراء الفحص الفني المنصوص عليه في المادة (١٠) من هذا القانون، وذلك خلال المدة المحددة في نظام يصدر بموجب هذا القانون، وفي حال عدم تقديمها يحق للمسجل بقرار يتخذه لهذه الغاية اعتبار طالب التسجيل متنازلاً عن طلبه ويكون قراره قابلاً للطعن لدى محكمة العدل العليا خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغه.

ب- يتم الفحص المنصوص عليه في المادة (١٠) من هذا القانون لغايات الموافقة على طلب التسجيل، كما يمكن لإجراء الفحص بعد التسجيل لغايات التأكد من المحافظة على ثبات الصنف وتجانسه.

المادة ١٢-أ- إذا استوفى طلب التسجيل جميع الشروط والمتطلبات المقررة في هذا القانون يعلن المسجل عن قبول الطلب ويمنح طالب التسجيل موافقة مبدئية يتم الإعلان عنها في الجريدة الرسمية بعد استيفاء الرسوم المقررة ويتضمن الإعلان تسمية الصنف وتصنيفه النباتي.

ب- يحق لأي شخص أن يعترض لدى المسجل على تسجيل أي صنف جديد وذلك خلال تسعين يوماً من تاريخ الإعلان عن الموافقة المبدئية في الجريدة الرسمية.

ج- تحدد المدد التي ينبغي النشر خلالها والبيانات الواجب نشرها وإجراءات الاعتراض على الموافقة المبدئية بقبول التسجيل وحالات تمديد مدة الاعتراض والتبليغات وغير ذلك من الأمور بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

المادة ١٣- يمنح طالب التسجيل حماية مؤقتة خلال المدة الواقعة بين تاريخ نشر الطلب في الجريدة الرسمية وتاريخ تسجيل الصنف، ويحق له خلال هذه المدة استغلال صنفه واتخاذ الإجراءات لإثبات أي تعد عليه.

المادة ١٤- إذا لم يقدم اعتراض على تسجيل الصنف أو تم رفض الاعتراض على التسجيل، يقوم المسجل بتسجيله ومنح المستنبت شهادة بذلك بعد استيفاء الرسوم المقررة.

حماية الصنف

المادة ١٥- مع مراعاة أحكام المادتين (١٦) و (١٧) من هذا القانون:-

أ- يكتسب المستنبت بعد تسجيل الصنف الحق في حمايته وذلك بمنع الغير- إذا لم يحصل على موافقته- من القيام بأي من الأعمال التالية فيما يتعلق بمواد التكاثر من الصنف المحمي لأغراض تجارية:-

- ١- الإنتاج أو التوالد (الإكثار).
- ٢- التهيئة لأغراض التكاثر.
- ٣- العرض للبيع.
- ٤- البيع أو غير ذلك من أعمال التسويق.
- ٥- التصدير.
- ٦- الاستيراد.
- ٧- التخزين لأي من الأغراض المذكورة في هذه الفقرة.

ب- يتعين الحصول على موافقة مستنبت الصنف المحمي للقيام بالأفعال المذكورة في الفقرة (أ) من هذه المادة وذلك فيما يتعلق بالمنتجات التي تم حصادها أو قطفها، بما في ذلك النباتات الكاملة أو أجزاء النباتات والتي تم الحصول عليها عن طريق استعمال مواد تكاثر الصنف المحمي دون موافقة مستنبت الصنف المحمي ما لم تتح فرصة معقولة لكي يمارس هذا المستنبت حقه فيما يتعلق بمواد التكاثر المذكورة.

ج- كما تنطبق أحكام الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة على الأصناف التالية:-

١- الأصناف المشتقة أساساً من الصنف المحمي ، إذا لم يكن هذا الصنف مشتقاً أساساً من صنف آخر . ويعتبر الصنف مشتقاً أساساً من صنف آخر بتوافر جميع الشروط التالية:-

- إذا كان مشتقاً بصورة رئيسية من الصنف الأصلي أو من صنف مشتق بصورة رئيسية من الصنف الأصلي ، وبقي محتفظاً بمجمل الخصائص الناجمة عن التركيب الوراثي أو عن مجموعة التراكيب الوراثية للصنف الأصلي .

- وإذا تميز بوضوح عن الصنف الأصلي .

- وإذا كان مطابقاً للصنف الأصلي من حيث خصائصه الأساسية الناجمة عن التركيب الوراثي أو عن مجموعة التراكيب الوراثية للصنف الأصلي ، باستثناء ما يتعلق بالفوارق الناجمة عن الاشتقاق .

٢- الأصناف التي لا يمكن تمييزها بسهولة عن الصنف المحمي وفقاً للفقرة (ب) من المادة (٥) من هذا القانون .

٣- الأصناف التي يقتضي إنتاجها استعمال الصنف المحمي استعمالاً متكرراً .

د- يجوز وعلى وجه الخصوص ، الحصول على الأصناف المشتقة أساساً نتيجة انتقاء متغيرات طبيعية أو مخفزة ، أو بانتقاء وحدة مغايرة من نباتات الصنف الأصلي ، أو بالتهجين العكسي ، أو بالتحويل عن طريق الهندسة الجينية .

هـ- يعتبر قيام الغير بأي من الأعمال المنصوص عليها في الفقرتين (أ) و (ب) من هذه المادة تعدياً على حقوق مستنبط الصنف المحمي يقع تحت طائلة المسؤولية القانونية ، إذا كان يعلم أو كان ينبغي عليه أن يعلم أنه يتعدى على حقوق مستنبط الصنف المحمي .

المادة ١٦- على الرغم مما ورد في المادة (١٥) من هذا القانون ، لا يشمل حق المستنبط ما يلي :-

أ- الأعمال التي يقوم بها الغير لأغراض شخصية غير تجارية أو سبيل التجربة أو من أجل استنباط أصناف جديدة أخرى .

ب- منع المزارعين أن يستعملوا في أراضيهم لأغراض التكاثر منتج الحصاد الذي حصلوا عليه عن طريق زراعة أي صنف محمي أو أي صنف مما هو مذكور في البندين (١) و (٢) من الفقرة (ج) من المادة (١٥) من هذا القانون .

المادة ١٧- أ- لا يشمل حق المستنبط الأعمال المتعلقة بمواد الصنف المحمي ، أو بمواد أي صنف مما هو مذكور في الفقرة (ج) من المادة (١٥) من هذا القانون ، أو بمواد مشتقة من هذه المواد ، والتي يكون المستنبط قد باعها أو سوقها بأي شكل آخر بنفسه أو بموافقة في المملكة ، إلا إذا انطوت تلك الأعمال على ما يلي:-

١- تكاثر إضافي للصنف المعني .

٢- أو تصدير مواد الصنف التي تسمح بتكاثره إلى بلد لا يحمي أصناف الأجناس أو الأنواع النباتية التي ينتمي إليها الصنف ، ما لم يكن الغرض من التصدير هو الاستهلاك .

محكمة العدل

ب- ويقصد بكلمة "مواد" حيثما وردت في الفقرة (أ) من هذه المادة مواد التكاثر مهما كان نوعها ، ومواد الحصاد نما في ذلك النباتات الكاملة أو اجزائها .

المادة ١٨- تكون مدة حماية الصنف المحمي عشرين سنة تبدأ من تاريخ إيداع طلب تسجيله ، أما بالنسبة للأشجار والكروم فتكون مدة حمايتها خمساً وعشرين سنة .

التقال ملكية الصنف ورهنه والحجز عليه

المادة ١٩- أ- يجوز انتقال حقوق المستنبت كلها أو بعضها بعوض أو بدون عوض أو رهنها أو الحجز عليها .

ب- ينتقل بالإرث الحق في الصنف المحمي للورثة .

ج- تحدد إجراءات نقل ملكية الصنف المحمي ورهنه والحجز عليه وسائر التصرفات القانونية المتعلقة به بما في ذلك الترخيص باستغلاله بموجب تعليمات يصدرها الوزير لهذه الغاية ويتم نشرها بالجريدة الرسمية .

د- لا يحتج بنقل ملكية الصنف ولا برهنه تجاه الغير إلا من تاريخ قيد ذلك في السجل ويتم نشر ذلك في الجريدة الرسمية .

الترخيص باستغلال الصنف

المادة ٢٠- يجوز للمستنبت أن يمنح الغير ترخيصاً باستغلال الصنف المحمي بموجب عقد خطي يتم تسجيله لدى المسجل .

المادة ٢١- أ- للوزير بتنسيب من المسجل أن يمنح غير المستنبت ودون موافقة المستنبت ترخيصاً باستغلال الصنف المحمي إذا استدعت المصلحة العامة ذلك ، ويحق للمستنبت في هذه الحالة الحصول على تعويض عادل تراعى فيه القيمة الاقتصادية للترخيص .

ب- للوزير من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من المستنبت إلغاء الترخيص المشار إليه في الفقرة (أ) من هذه المادة إذا اخل المرخص له بأي شرط من شروط الترخيص أو زالت الأسباب التي أدت إلى منحه ، ولا يحول هذا الإلغاء دون الحفاظ على حقوق من له علاقة بهذا الترخيص .

بطلان تسجيل الصنف وشطب التسجيل

المادة ٢٢- يعتبر تسجيل الصنف باطلاً في أي من الحالات التالية:-

أ- إذا ثبت أن الصنف لم يكن جديداً أو مميزاً في تاريخ إيداع الطلب أو في تاريخ الأولوية حسب مقتضى الحال .

ب- إذا ثبت أن الصنف لم يكن متجانساً أو ثابتاً في تاريخ إيداع الطلب ، أو في تاريخ الأولوية حسب مقتضى الحال ، وذلك في حال التسجيل بالاستناد بصورة أساسية للمعلومات والوثائق التي قدمها المستنبت في ذلك التاريخ .

ج- إذا تم التسجيل لغير المستنبت خلافاً لأحكام هذا القانون .

المادة ٢٣- أ- للمسجل شطب تسجيل الصنف في أي من الحالات التالية:-

١- إذا تبين نتيجة الفحص الفني المنصوص عليه في المادة (١٠) من هذا القانون أن ثبات الصنف وتجانسه لم يعد متحققاً .

ديوان المسجل

٢- إذا لم يزود المستنبت المسجل بالمعلومات أو الوثائق أو المواد

الضرورية للتأكد من الحفاظ على خصائص الصنف.

٣- إذا لم يسدد المستنبت الرسوم السنوية المقررة.

٤- إذا تم شطب تسمية الصنف المحمي بعد التسجيل ولم يقدم المستنبت تسمية أخرى مناسبة.

ب- لغايات تطبيق البنود (٢) و(٣) و(٤) من الفقرة (أ) من هذه المادة، على المسجل أن يقوم بتبليغ المستنبت بقرار الشطب، على أن لا يتم الشطب إلا بعد انقضاء المدة المحددة بالنظام الصادر استناداً لهذا القانون.

المادة ٢٤- يدون المسجل في السجل قرار بطلان تسجيل الصنف أو شطبه، ويتم نشر إعلان بذلك في الجريدة الرسمية.

المادة ٢٥- تكون جميع قرارات المسجل قابلة للطعن لدى محكمة العدل العليا خلال ستين يوماً من تاريخ تبليغها.

تسمية الصنف

المادة ٢٦- أ- يسجل كل صنف بتسمية تعتبر تعريفاً به، ويجوز أن تكون التسمية مؤلفة من كلمة أو مجموعة كلمات وأرقام أو مجموعة أحرف وأرقام سواء أكان لها معنى أم لم يكن، ولا يجوز أن تتكون التسمية من مجرد أرقام إلا إذا كان ذلك عرفاً متبعاً لتعيين الأصناف شريطة أن تسمح بتعريف الصنف في جميع الأحوال.

ب- إذا كانت التسمية قد استعملت للصنف في المملكة أو في أي دولة أو اقترحت أو سجلت في أي دولة، فلا يجوز استخدام غيرها لغايات التسجيل، إلا إذا وجد سبب لرفض التسمية، ويتم تسجيل تسمية أخرى للصنف في السجل.

ج- يمنع استعمال أو تسجيل أي تسمية مطابقة للتسمية التي تعرف بالصنف أو مشابهة لها بشكل قد يؤدي إلى اللبس مع صنف آخر سبق وجوده من النوع النباتي ذاته أو من نوع قريب له، سواء كانت هذه التسمية مسجلة أو معروفة في المملكة أو في أي دولة أخرى، ويبقى هذا المنع قائماً حتى بعد انتهاء استقلال الصنف إذا اكتسبت التسمية دلالة معينة مرتبطة بالصنف.

د- مع مراعاة الفقرة (هـ) من هذه المادة على كل من يقوم بعرض مواد التكاثر النباتي لصنف محمي أو يبيعها أو تسويقها أن يلتزم باستعمال تسمية هذا الصنف، حتى بعد انقضاء مدة الحماية.

هـ- لا يجوز الإضرار بأي حق ترتب للغير يتعلق بتسمية يراد استعمالها لصنف من الأصناف، وعلى المسجل في مثل هذه الحالة أن يطالب المستنبت باقتراح تسمية أخرى للصنف.

و- يجوز الجمع بين علامة تجارية أو اسم تجاري أو أي بيان مماثل وبين التسمية المسجلة للصنف المحمي عند القيام بتسويق صنف ما أو عرضه للبيع، إذا كان من السهل التعرف على هذه التسمية.

المادة ٢٧- لا يجوز تسجيل تسمية الصنف إذا كانت :-

أ- مخالفة لأحكام القانون.

ب- مخالفة للنظام العام والآداب.

ج- قد تؤدي إلى التضليل واللبس فيما يتعلق بخصائص الصنف أو قيمته أو ماهيته أو منشئه الجغرافي أو فيما يتعلق بشخص المستنبت.

المادة ٢٨- يتم تحديد التسمية المقترحة للصنف في طلب التسجيل، ويتم تحديد إجراءات تسجيل التسمية ونشرها والمدد المتعلقة بذلك بمقتضى نظام يصدر بالاستناد لأحكام هذا القانون.

الإجراءات التحفظية والجزاءات

المادة ٢٩-١- لمستنبط الصنف المحمي عند إقامة دعواه المدنية لمنح التعدي على حقوقه في الصنف المحمي أو في أثناء النظر في هذه الدعوى أن يقدم طلباً إلى المحكمة المختصة مشفوعاً بكفالة مصرفية أو نقدية قبلها ، لاتخاذ أي من الإجراءات التالية:-

١- وقف التعدي.

٢- الحجز التحفظي على الصنف موضوع التعدي أينما وجد.

٣- المحافظة على الأدلة ذات الصلة بالتعدي.

ب- ١- لمستنبط الصنف المحمي ، قبل إقامة دعواه ، أن يقدم طلباً إلى المحكمة ، مشفوعاً بكفالة مصرفية أو نقدية قبلها ، لاتخاذ أي من الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة ، دون تبليغ المستدعي ضده ، وللمحكمة إجابة طلبه إذا أثبت أياً مما يلي:-
- أن التعدي قد وقع على حقوقه.

- أن التعدي قد أصبح وشيكاً وقد يلحق به ضرراً يتعدى تداركه.

- أنه يخشى من اختفاء الدليل على التعدي أو إتلافه.

٢- إذا لم يتم مستنبط الصنف المحمي دعواه خلال ثمانية أيام من تاريخ إجابة المحكمة لطلبه فتعتبر الإجراءات المتخذة بهذا الشأن ملغاة.

٣- وللمستدعي ضده أن يستأنف قرار المحكمة باتخاذ الإجراءات التحفظية لدى محكمة الاستئناف خلال ثمانية أيام من تاريخ تفهمه أو تبليغه له ويكون قرارها قطعياً.

٤- للمستدعي ضده المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر إذا ثبت أن المستدعي غير محق في طلبه باتخاذ الإجراءات التحفظية أو أنه لم يتم دعواه خلال المدة المقررة في البند (٢) من هذه الفقرة.

ج- للمدعي عليه المطالبة بالتعويض عما لحقه من ضرر إذا ثبت بنتيجة الدعوى أن المدعي غير محق في دعواه.

د- للمحكمة أن تستعين في جميع الأحوال بأراء ذوي الخبرة والاختصاص.

هـ- للمحكمة أن تقرر مصادرة الصنف موضوع التعدي والمواد والأدوات المستعملة بصورة رئيسة في التعدي على الصنف المحمي ولها أن تقرر إتلاف هذا الصنف والمواد والأدوات أو التصرف بها في أي غرض غير تجاري.

أحكام عامة

المادة ٣٠-١- يصدر مجلس الوزراء الأنظمة اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون بما في ذلك تحديد الرسوم السنوية لتجديد التسجيل ورسوم الاعتراض والرسوم الأخرى الواجب استيفاءها بمقتضى أحكام هذا القانون .

ب- يتم نشر التعليمات المشار إليها في هذا القانون في الجريدة الرسمية.

محكمة العدل

المادة ٣١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ أحكام هذا القانون.

٢٠٠٠/٦/١١

عبدالله الثاني ابن الحسين

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الدكتور عبد السلام العبادي	نائب رئيس الوزراء أيمن المجالي	نائب رئيس الوزراء مروان الحمود	رئيس الوزراء وزير الدفاع عبد الرؤوف الروابدة
---	--------------------------------------	--------------------------------------	--

وزير الدخلية نائب القاضي	وزير المساحة والآثار عقل بلتاجي	وزير الخارجية عبد الله الخطيب	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة وزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريشان
--------------------------------	---------------------------------------	-------------------------------------	---

وزير الزراعة المهندس هاشم الشبول	وزير التربية والتعليم الدكتور عزت جرادات	وزير العمل عبد القادر	وزير المالية الدكتور ميشيل ماروي
--	--	-----------------------------	--

وزير الشباب والرياضة سعيد شقم	وزير التنمية الاجتماعية الدكتور محمد جمعة الوحش	وزير الأشغال العامة والإسكان المهندس حسني أبو غدا	وزير المياه والري الدكتور كامل محادين
-------------------------------------	---	---	---

وزير الصحة الدكتور مصلح الطراونة	وزير الصناعة والتجارة الدكتور محمد الحلايقة	وزير النقل المهندس عيسى أبوب	وزير البريد والاتصالات الدكتور عبد الله طولان
--	---	------------------------------------	---

وزير التخطيط الدكتور طالب الرفاعي	وزير الطاقة والثروة المعدنية المهندس وائل صبري	وزير الثقافة وزير الإعلام صالح فلاب	وزير العدل خلف مساعده
---	--	---	-----------------------------

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره

واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٠

قانون التخصيص

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التخصيص لسنة ٢٠٠٠) ويعمل به من تاريخ نشره في
الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني
المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على غير ذلك :-

المجلس : مجلس التخصيص المشكل بموجب هذا القانون .

الهيئة : الهيئة التنفيذية للتخصيص المنشأة بموجب هذا القانون .

الوزير المختص : الوزير الذي ترتبط به المؤسسة أو الجهة التي تتم إعادة
هيكلتها أو اجراء التخصيص عليها .

التخصيص ومقاصدها

المادة ٣- تعني التخصيص اعتماد نهج اقتصادي يتمثل في تعزيز دور القطاع الخاص في

النشاط الاقتصادي ليشمل مشاريع القطاع العام التي تقتضي طبيعتها ادارتها

الى أسس تجارية ، ومن مقاصد التخصيص تحقيق ما يلي :-

أ- رفع كفاءة المشروعات الاقتصادية وزيادة إنتاجيتها وقدرتها
التنافسية .

محكمة العدل

ب- الاسهام في تشجيع الاستثمارات المحلية والعربية والدولية بتوفير مناخ استثماري جاذب لها .

ج- تحفيز الادخارات الخاصة وتوجيهها نحو الاستثمار الطويل المدى تعزيزا لسوق رأس المال المحلي والاقتصاد الوطني .

د- تخفيف العبء المالي عن الخزينة العامة بوقف التزامها بتقديم المساعدات والقروض للمشاريع المتعثرة والخاسرة .

هـ- ادارة المشاريع الاقتصادية بالاساليب حديثة بما في ذلك استخدام التقنية المتطورة بهدف تمكين هذه المشاريع من ايجاد اسواق مستقرة وفتح اسواق جديدة من خلال قدرتها على المنافسة في الاسواق العالمية .

المادة ٤- تتم عمليات اعادة هيكلة وتخصية المؤسسات العامة أو المشاريع التي يمتلكها القطاع العام، باتباع أي من الاساليب التالية :-

أ- نقل ملكية المؤسسة أو المشروع من القطاع العام الى القطاع الخاص بعد تحويله الى شركة وفقاً للتشريعات النافذة المفعول ، واعادة هيكلته بقصد اتمام عملية التخصية عليه .

ب- نقل ملكية الاسهم أو الحصص التي تمتلكها الحكومة في الشركات التي تساهم فيها الى القطاع الخاص وذلك ببيعها له بصورة كلية أو جزئية .

ج- نقل ادارة المشروع من القطاع العام الى القطاع الخاص بمقتضى اتفاق بينهما يخول القطاع الخاص حق ادارته وتشغيله .

د- اعتماد أي صيغة من الصيغ المبينة ادناه لانشاء مشاريع استثمارية محددة وفقاً لاتفاقيات تعقد لهذه الغاية بين القطاعين العام والخاص :-

١- انشاء القطاع الخاص للمشروع لاستغلاله وتشغيله لمدة زمنية محددة والتنازل عنه للقطاع العام عند انتهاء هذه المدة .

٢- انشاء القطاع الخاص للمشروع والتنازل عن ملكيته للقطاع العام مع الاحتفاظ بحق استغلاله وتشغيله لمدة زمنية محددة .

٣- انشاء القطاع الخاص للمشروع وتملكه واستغلاله وتشغيله لحسابه .

٤- انشاء القطاع الخاص للمشروع وتملكه واستغلاله وتشغيله ثم التنازل عنه ونقل ملكيته للقطاع العام .

هـ- منح القطاع الخاص حق انشاء مشروع معين واستغلاله بشكل انفرادي وعلى سبيل الحصر بمقتضى عقد ترخيص أو اتفاق يبرم مع الحكومة لهذه الغاية .

و- أي اسلوب آخر يقرره مجلس الوزراء .

المادة ٥- يتم في تنفيذ عملية التخصية ما يلي :-

أ- الالتزام بقواعد الشفافية والعلنية والمنافسة المشروعة .

ب- تقييم موجودات ومطلوبات المؤسسة أو المشروع باكثر من اسلوب وفق الاصول المحاسبية المتعارف عليها .

مجلس التخصية

المادة ٦- أ- يؤلف بمقتضى هذا القانون مجلس يسمى (مجلس التخصية) برئاسة

رئيس الوزراء وعضوية كل من :-

١- وزير المالية .

٢- وزير الصناعة والتجارة .

٣- وزير التخطيط .

٤- وزير العدل .

٥- محافظ البنك المركزي .

٦- رئيس الهيئة .

محكمة العدل

٧- الوزير المختص عند بحث أي موضوع يتعلق بوزارته أو أي مؤسسة ترتبط به .

٨- أربعة اشخاص من ذوي الخبرة والاختصاص يعينهم مجلس الوزراء .
ب- ينسب من رئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة .
ب- يسمي رئيس المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس .

المادة ٧-١- يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :-

- ١- وضع السياسات العامة للتخاصية .
- ٢- تحديد المؤسسات العامة أو المشاريع التابعة للقطاع العام التي يقرر خصصتها أو إعادة هيكلتها تمهيداً لأجراء التخاصية عليها واعتماد الاسلوب الافضل لتحقيق هذه الغاية .
- ٣- تحديد الشركات التي تساهم بها الحكومة لأجراء التخاصية على حصة الحكومة فيها وفق التشريعات النافذة المفعول .
- ٤- الموافقة على قرارات البيع أو التأجير للقطاع الخاص أو تخويل هذا القطاع حق الادارة والتشغيل التي تتخذ تنفيذاً لعمليات التخاصية .
- ٥- اختيار الشركات الاستشارية المؤهلة التي تتولى اجراء الدراسات اللازمة لعمليات اعادة هيكلة أو تخاصية المؤسسات أو المشاريع وذلك بناء على تنسيب من رئيس الهيئة .
- ٦- التنسيب لمجلس الوزراء لاتخاذ الاجراءات القانونية اللازمة لتأسيس هيئة تنظيم مستقلة تتولى تنظيم قطاع معين أو أكثر لأجراء التخاصية عليه ووضع أسس مراقبته بما يحقق الهدف من عملية التخاصية
- ٧- اصدار التعليمات التي يراها ضرورية لتنفيذ احكام هذا القانون والانظمة الصادرة بموجبه وذلك بناء على تنسيب من رئيس الهيئة على ان تنشر في الجريدة الرسمية .

ب- تخضع قرارات المجلس الواردة في البنود (١-٥) من الفقرة (أ) من هذه المادة لموافقة مجلس الوزراء عليها .

المادة ٨-١- يعقد المجلس اجتماعاته بدعوة من رئيسه أو نائبه عند غيابه كلما دعت الحاجة الى ذلك ويكون الاجتماع قانونياً بحضور ثلثي أعضاء المجلس على الأقل على ان يكون من بينهم الرئيس أو نائبه .

ب- يتخذ المجلس قراراته وتوصياته بأكثرية اصوات الاعضاء الحاضرين في الاجتماع وعند تساويها يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .
ج- للمجلس ان يدعو من يراه مناسباً للمشاركة في اجتماعاته دون ان يكون له حق التصويت عند اتخاذ قراراته وتوصياته .

الهيئة التنفيذية للتخاصية

المادة ٩-١- تنشأ بمقتضى هذا القانون هيئة تسمى (الهيئة التنفيذية للتخاصية) تتمتع بالاستقلال المالي والاداري وترتبط برئيس الوزراء .

ب- يعين رئيس الهيئة ويحدد راتبه وعلاواته وسائر حقوقه المالية بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب من رئيس الوزراء وتنتهي خدماته بالطريقة ذاتها .

المادة ١٠-١- مع مراعاة احكام التشريعات النافذة المفعول تتولى الهيئة المهام والمسؤوليات التالية :-

- أ- دراسة عمليات اعادة الهيكلة والتخاصية بالتنسيق مع الجهات المختصة والتنسيب بذلك الى المجلس .
- ب- متابعة تنفيذ عمليات اعادة الهيكلة والتخاصية بعد موافقة مجلس الوزراء على قرارات المجلس بهذا الشأن .

محكمة العدل

ج- أي مهام أخرى ذات علاقة بعمليات إعادة الهيكلة والتخاوية يوكلها اليها المجلس أو مجلس الوزراء .

المادة ١١- أ- يمارس رئيس الهيئة الصلاحيات اللازمة لإدارتها والإشراف على شؤونها بما في ذلك ما يلي :-

١- متابعة تنفيذ القرارات المتعلقة بالتخاوية بالتعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .

٢- رفع توصيات الهيئة ودراساتها المتعلقة باختصاصاتها الى المجلس لاتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

٣- الإشراف على موظفي الهيئة والمستخدمين فيها .

٤- التنسيب لرئيس المجلس بتعيين المستشارين المتفرغين وغير المتفرغين اللازمين لعمل الهيئة وتحديد حقوقهم وواجباتهم .

٥- أي مهام أو صلاحيات أخرى مخولة له وفقاً للأنظمة والتعليمات الصادرة بموجب هذا القانون .

ب- لرئيس الهيئة تفويض أي من صلاحياته الى أي من كبار موظفي الهيئة حسب ما تقتضيه الضرورة على أن يكون التفويض خطياً ومحدداً .

المادة ١٢- أ- يكون للهيئة موازنة مستقلة يقرها المجلس بناء على تنسيب رئيس الهيئة ويصادق عليها مجلس الوزراء .

ب- تتكون موارد الهيئة مما يلي :-

١- ما يخصص لها من عوائد التخاوية .

٢- التبرعات والمنح وأي موارد أخرى يقبلها المجلس شريطة موافقة مجلس الوزراء عليها إذا كانت من مصدر غير أردني .

ج- تنظم حسابات الهيئة وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها وتخضع لتدقيق ديوان المحاسبة .

صندوق عوائد التخاوية

المادة ١٣- مع مراعاة أحكام المادة (١٠) من قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار رقم (١٨) لسنة ١٩٩١ وتعديلاته :-

أ- ينشأ بموجب هذا القانون صندوق خاص يسمى (صندوق عوائد التخاوية) تودع فيه جميع عوائد التخاوية ، يتولى المجلس الإشراف عليه ويتم تنظيم نشاط الصندوق وإدارته من قبل الهيئة وفقاً لنظام خاص يصدر لهذه الغاية .

ب- تشمل عوائد التخاوية جميع المبالغ المتأتية من عمليات إعادة الهيكلة أو اجراء التخاوية وفقاً لأحكام المادة (٤) من هذا القانون .

ج- تحول عوائد التخاوية المتأتية قبل صدور هذا القانون الى الصندوق حال انشائه .

د- تستخدم هذه العوائد بقرار من مجلس الوزراء في الأغراض التالية :-

١- سداد الديون التي تتحملها الحكومة والمترتبة على المؤسسات أو المشاريع التي تتم إعادة هيكلتها واجراء التخاوية عليها وتفطية النفقات المترتبة على ذلك .

٢- شراء الديون المترتبة على الحكومة للاستفادة مما يتأتى لها من خصم على هذه الديون أو لتسديدها عن طريق المبادلة أو أي طريقة أخرى يقرها المجلس ويوافق عليها مجلس الوزراء .

٣- الاستثمار في الأصول المالية .

٤- تمويل النشاطات الاقتصادية والاستثمارات الجديدة في قطاعات البنية التحتية ذات المردود الاقتصادي والاجتماعي المجدي والتي تساعد في تحقيق التنمية المستدامة على أن تدرج في قانون الموازنة العامة .

٥- إعادة تأهيل وتدريب العاملين في المؤسسات والهيئات التي تتم إعادة هيكلتها أو تخاويتها وتسوية حقوقهم المالية المترتبة تجاه هذه الجهات .

- ٦- شراء سنوات خدمة للموظفين في المؤسسات التي تتم تخصصيتها والذين سيتم اخضاعهم لقانون الضمان الاجتماعي .
هـ- تعتبر عوائد استثمار اموال الصندوق ايراداً للخزينة العامة .

المادة ١٤- على الرغم من احكام أي تشريع آخر يجوز للمجلس ان يخصص للحكومة سهماً من ملكية الشركة الناتجة عن التخاصية يسمى (السهم الذهبي) يعطيها قدرة تصويتية مميزة تخول الجهة ذات العلاقة حق الاعتراض على قرارات مجلس ادارة الشركة أو هيئتها العامة لمنع نفاذها اذا تطلبت المصلحة الوطنية العليا ذلك شريطة موافقة مجلس الوزراء على هذا الاعتراض .

احكام عامة

المادة ١٥- أ- على الهيئة ان تنشر في صحيفتين يوميتين على الاقل وخلال فترتين متباعدتين شروط ومتطلبات أي عملية تخصصية قبل البدء باجرائها بموعد يحدده المجلس لهذه الغاية .

ب- على الهيئة ان تنشر في الجريدة الرسمية تقريراً مفصلاً عن كل عملية تخصصية عند انتهائها مبيناً فيه ما يلي :

- ١- اسم المؤسسة أو الجهة التي تمت تخصصيتها والاسلوب المتبع في هذه العملية والاجراءات التي اتخذت بشأنها .
- ٢- أسماء المستشارين الماليين والقانونيين والخبراء الذين قدموا استشاراتهم بخصوص عملية التخاصية ووكلائهم المحليين ان وجدوا .
- ٣- اسم وعنوان الجهة أو الجهات التي تمت التخاصية لصالحها أو المستفيدة منها ووكلائهم المحليين ان وجدوا .
- ٤- أي معلومات أخرى يرى رئيس الهيئة ضرورة نشرها .

المادة ١٦- على الرغم من احكام أي تشريع آخر ومع مراعاة الشروط الواردة في أي اتفاق مترتب على اعادة هيكلة المشروع أو اجراء التخاصية على المؤسسة ، تنتقل جميع حقوق والتزامات المشروع أو المؤسسة للذين جرت التخاصية على أي منهما الى الجهة أو الجهات الناتجة من التخاصية وتصبح الخلف القانوني والواقعي لها .

المادة ١٧- يحظر على أي عضو في المجلس أو أي شخص يعمل في الهيئة أو يكون مستشاراً أو عضواً في لجنة للخبراء لها صلة بعملية التخاصية ان يشارك بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تلك العملية ، ويسري هذا الحظر على أزواجهم وفروعهم من الدرجة الاولى وكل من له علاقة عمل أو منفعة أو ملكية ، بأي صورة كانت ، مع أي ممن ورد ذكرهم في هذه المادة .

المادة ١٨- أ- على كل موظف أو مستشار يعمل في الهيئة ان يعلم رئيسها ، فور البدء بتنفيذ أي عملية تخصصية وبصورة خطية ، بأي منفعة يمكن ان يجنيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة هو أو زوجه أو احد اصوله أو فروعها الى الدرجة الثالثة أو احد اخوته من أي خدمات يقدمها لأي جهة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بعملية التخاصية .

مكتبة
البرلمان

ب- يقرر رئيس الهيئة مدى تأثير هذه المنفعة على حيادية الموظف أو المستشار أو الخبير في عملية التخصيص وله تبعاً لذلك وفي جميع الاحوال استبعاده من الخدمة في الهيئة أو من العملية ذات العلاقة .

المادة ١٩-١- يحظر على أي شخص اطلع على معلومات سرية بحكم عمله في الهيئة ان يفصح عنها بأي صورة كانت لأي شخص لا تجيز احكام هذا القانون حصوله على هذه المعلومات .

ب- يعاقب كل من يخالف احكام الفقرة (١) من هذه المادة بالسجن مدة لا تقل عن سنة ولا تزيد على ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ثلاثة الاف دينار .

المادة ٢٠- يصدر مجلس الوزراء الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك الانظمة المتعلقة بشؤون الموظفين والشؤون المالية في الهيئة .

المادة ٢١- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

عبدالله الثاني ابن الحسين ٢٠٠٠/٦/١١

وزير الأوقاف والشؤون والمفتسات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
الدكتور عبد السلام العبادي	ايمن المجالي	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة

وزير الداخلية	وزير السياحة والآثار	وزير الخارجية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
نايف القاضي	عقل بلتاجي	عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية توفيق كريسشان

وزير الزراعة	وزير التربية والتعليم	وزير العمل	وزير المالية
المهندس هاشم الشبول	الدكتور عزت جرادات	عبد الحامد	الدكتور ميشيل مارتو

وزير الشباب والرياضة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير المياه والري
سعيد شقم	الدكتور محمد جمعة الوحش	المهندس حسني أبو خديا	الدكتور كامل محادين

وزير الصحة	وزير الصناعة والتجارة	وزير النقل	وزير البريد والاتصالات
الدكتور مصلح الطراونة	الدكتور محمد الحلقه	المهندس عيسى أيوب	الدكتور عبد الله طوقان

وزير التخطيط	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الثقافة ووزير الإعلام	وزير العدل
الدكتور طالب الرفاعي	المهندس وائل صبري	صالح قناب	خلف مساعده

لحمـ عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلسا الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر بإصداره
وأضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٦) لسنة ٢٠٠٠

قانون معدل لقانون السير

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون السير لسنة ٢٠٠٠) ويقرأ مع القانون رقم (١٤) لسنة ١٩٨٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي قانونا واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة التعاريف للكلمات والعبارات التالية بعد تعريف كلمة المقطورة الواردة فيها :-

الرأس القاطر : المركبة المصممة لجبر مقطورة او نصف مقطورة وغير معدة للشحن بذاتها .

القاطرة : المركبة المعدة للشحن المجهزة لجبر مقطورة .

الصهريج : سيارة الشحن المجهزة بخزان مغلق لنقل المواد الغازية او السائلة او المسحوقة او الحبيبية .

المادة (٣) يلغى نص الفقرة (١) من المادة (٣) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١- لغايات هذا القانون تصنف السيارات الى الانواع التالية :-

١- سيارة الركوب الصغيرة الخاصة : سيارة الركاب المصممة لنقل ما لا يزيد على تسعة اشخاص بما في ذلك السائق .

٢- سيارة الركوب الصغيرة العمومية : سيارة الركاب ذات ثلاثة ابواب

كحد ادنى المصممة لنقل ما لا يزيد على تسعة اشخاص بما في ذلك السائق والتي تعمل على نقل الركاب مقابل اجر .

٣- سيارة للركوب المتوسطة : سيارة الركاب المصممة لنقل ما لا

يقل عن عشرة ركاب ولا يزيد على ثلاثين راكبا بما في ذلك السائق.

٤- الحافلة : سيارة الركاب المصممة لنقل أكثر من ثلاثين شخصا .

٥ - سيارة النقل المشترك : السيارة المصممة لنقل

الأشخاص والبضائع معا والتي لا يزيد وزنها الفارغ على (٣) طن ولا تزيد حمولتها على ٢,٥ طن.

٦- سيارة الشحن : السيارة المصممة لنقل البضائع فقط.

٧- السيارة السياحية : سيارة الركوب المعدة لأغراض السياحة وفقا لأحكام هذا القانون.

المادة (٤) يلغى نص الفقرة (هـ) من المادة (٨) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

(هـ)-المؤسسات الفندقية وشركات الطيران وشركات الملاحة والشركات

التي يزيد عدد المستخدمين فيها على أربعين مستخدماً وذلك لاستعمالها في نقل المستخدمين لديها والمتعاملين معها).

المادة (٥) يلغى نص المادة (٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٩ -

أ - تسجل سيارة الشحن التي لا تزيد حمولتها على طنين ونصف الطن بالصفة الخاصة بإسم مالكها مهما كانت صفة المالك.

ب - تسجل سيارة الشحن التي تزيد حمولتها على طنين ونصف الطن بالصفة الخاصة بإسم أي من الجهات التالية بعد التثبت من حاجتها إليها:

١ - أصحاب الصناعات لاستعمالها في الأغراض المتعلقة مباشرة بمصانعهم أو صناعاتهم وفي توزيع منتجاتهم.

٢ - مالكي المركبات الزراعية ومركبات الأشغال وآلات التفتيش لاستعمالها في نقل التجهيزات والإمدادات والمحروقات اللازمة لتلك المركبات والآلات وتوفير سائر الخدمات لها.

٣ - مالكي المزارع والمزارعين لاستعمالها في مزارعهم وفي خدمة أغراضهم الزراعية.

٤ - المقاولين المصنفين لدى السلطات الرسمية المختصة لاستعمالها في الأعمال والأغراض المتعلقة مباشرة بتعهداتهم.

٥ - البعثات والهيئات السياسية والاقتصادية في المملكة.

ج - تسجل سيارات النقل المشترك بالصفة الخاصة بإسم مالكها ولا يجوز تسجيلها بالصفة العمومية بأي حال من الأحوال.

المادة (٦) يعدل نص الفقرة (أ) من المادة (٣١) من القانون الأصلي بإضافة العبارة التالية إلى آخرها:

- ويجوز أن تسري رخصة السير لمدة سنتين بناء على طلب المالك في الحالات التي يتم إعفاء المركبة من الفحص الفني بموجب التعليمات التي تصدرها سلطة الترخيص.

المادة (٧) يلغى نص الفقرة (ج) من المادة (٣٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

ج - يجوز إعادة تسجيل المركبة المشطوبة وفقاً لشروط التسجيل المنصوص عليها في هذا القانون بعد دفع الرسوم التالية:-

١ - رسم تسجيل المركبة

٢ - رسم تسجيل رقم السيارات الشحن العمومي.

٣ - رسم استعمال الرقم لسيارات الركوب العمومية من تاريخ انتهاء ترخيص المركبة.

٤ - رسوم الترخيص السنوية المستحقة من تاريخ انتهاء ترخيص المركبة.

المادة (٨) تعدل المادة (٣٧) من القانون الأصلي على الوجه التالي:

أولاً : بإلغاء ما يتعلق بكل من فئات رخص السوق (الرابعة) و(الخامسة) و(السادسة) الواردة في الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنها بما يلي :

الفئة الرابعة: رخصة سوق سيارة ركوب صغيرة عمومية ورخصة

سوق سيارة شحن لا تزيد حمولتها على خمسة أطنان

ولا تصدر لطالبيها إلا بعد مرور سنة على حصوله

على رخصة سوق من الفئة الثالثة واجتياز

الفحصين الفني والطبي.

الفئة الخامسة: رخصة سوق سيارة ركوب متوسطة ورخصة سوق سيارة شحن تزيد حمولتها على خمسة أطنان ولا تصدر لطالبيها إلا بعد مرور سنتين على حصوله على رخصة سوق من الفئة الرابعة واجتياز الفحصين الفني والطبي.

الفئة السادسة: أ- رخصة سوق الحافلات ولا تصدر لطالبيها إلا بعد مرور سنتين على حصوله على رخصة سوق من الفئة الخامسة واجتياز الفحصين الفني والطبي.
ب- رخصة سوق سيارة شحن قاطرة ومقطورة أو رأس قاطر ونصف مقطورة ولا تصدر لطالبيها إلا بعد مرور سنتين من حصوله على رخصة سوق من الفئة الخامسة واجتياز الفحصين الفني والطبي.

ثانياً: بإلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

ب- سلطة الترخيص أن تصدر رخصة سوق من الفئة الخامسة والسادسة دون التقيد بالمدة المقررة لها في الفقرة (أ) من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقي سيارات من الدرجة الأولى في القوات المسلحة الأردنية والأمن العام والمخابرات العامة والدفاع المدني شريطة اجتياز الفحص الفني المقرر لطالبي الفئة السادسة كما يجوز لسلطة الترخيص أن تصدر رخص سوق من الفئة الخامسة دون التقيد بالمدة المقررة لها في الفقرة (أ) من هذه المادة للأشخاص الذين صنفوا كسائقي سيارات من الدرجة الثانية لدى تلك الجهات شريطة أن يجتازوا بنجاح الفحص الفني المقرر لطالبي الرخصة من الفئة الخامسة.

ثالثاً: بإلغاء الفقرة (د) منها.

المادة (٩) يلغى نص المادة (٤٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٤٣-

لا تعطى رخصة السوق للفئات الرابعة والخامسة والسادسة إلا لمن يحمل الجنسية الأردنية ويكون حسن السيرة والسلوك وأن لا يكون محكوماً بجناية أو بجنحة مخلة بالشرف والأمانة والآداب العامة ما لم يرد إليه اعتباره.

المادة (١٠) يلغى نص المادة (٤٥) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٤٥-

يشترط في الشخص الحاصل على رخصة سوق من الفئة الخامسة ويتقدم بطلب للحصول على رخصة سوق من الفئة السادسة أن يشترك في دورة تأهيل خاصة، وتحدد شروط الاشتراك فيها واجتيازها وفقاً للتعليمات التي تصدرها سلطة الترخيص.

المادة (١١) تعدل المادة (٤٩) من القانون الأصلي على النحو التالي:

أولاً: إلغاء نص الفقرة (ب) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:

ب - لمدير إدارة الترخيص انذار المركز أو المدرب اذا خالف المركز أو المدرب أيّاً من الشروط الواردة بتعليمات مراكز التدريب المعمول بها.

ثانياً: إضافة فقرة جديدة (ج) على النحو التالي:

ج- لسلطة الترخيص بناءً على تنسيب مدير الأمن العام اذا تكرر انذار المركز أو المدرب عن المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (ب) وقف العمل بالترخيص الممنوح للمركز أو التصريح الممنوح

محكمة من المحاكم

للمدرب لمدة تتراوح ما بين شهر الى ثلاثة أشهر فإن تكررت المخالفة أكثر من مرتين تضاعف العقوبة.
ثالثاً: اعادة ترقيم الفقرة (ج) الأصلية لتصبح (د).

المادة (١٢) يلغى نص المادة (٦٦) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٦٦ -

- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ثلاثة أشهر ولا تزيد على سنة وتسحب رخصة السوق لمدة سنة كل من ارتكب أيًا من الأفعال التالية أثناء سوقه للسيارة :-
١- عدم اعلام أول مركز أمني أو دورية شرطة بحادث سير ارتكبه أثناء سوقه مركبة ولدى الى اصابة شخص.
٢- تناول المشروبات الكحولية أثناء القيادة أو سوق المركبة تحت تأثير الكحول أو المخدرات أو المؤثرات العقلية.
٣- سوق مركبة تحمل مواداً سامة أو مواداً قابلة للانفجار داخل الأماكن المأهولة خلافاً للتعليمات التي يصدرها الوزير.
ب- تضبط رخصة السوق عند وقوع أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (أ) من هذه المادة وتحال الرخصة إلى المحكمة مع المخالفة.
ج - يجوز تحويل عقوبة الحبس المنصوص عليها في هذه المادة الى غرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار وذلك لأي سبب من الأسباب المخففة التقديرية المنصوص عليها في أي قانون آخر.

المادة (١٣) يلغى نص المادة (٦٧) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٦٧ :

- أ- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن خمسة عشر يوماً ولا تزيد على ثلاثة أشهر أو بغرامة لا تقل عن (١٠٠) دينار ولا تزيد على مائتي دينار أو بكلا العقوبتين كل

من ارتكب ايأ من المخالفات التالية وإذا قررت المحكمة ان تستبدل بعقوبة الحبس غرامة فإنه يشترط في هذه الحالة أن لا تقل الغرامة عن الحد الأقصى الواردة في هذه المادة:-

- ١- سوق مركبة دون الحصول على رخصة سوق قانونية أو سوقها أثناء سحب الرخصة أو وقف العمل بها أو قيادة مركبة برخصة سوق لا تخوله ففتها حق قيادتها.
- ٢- سوق مركبة بلوحة أرقام مزورة وفي هذه الحالة يحكم بالحد الأقصى للعقوبة ويتم حجز المركبة الى ان يتم تسوية اوضاعها وفقاً لأحكام القانون.
- ٣- سوق مركبة بعكس الاتجاه المقرر للسير على الطرق مفصولة الاتجاهات بجزر وسطية.
- ٤- تجاوز اشارة المرور الضوئية الحمراء أثناء سوق المركبة.
- ٥- سوق المركبة ليلاً دون توافر أو استخدام الانوار الاساسية الامامية أو الخلفية المقررة وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير.
- ٦- اجراء سباق على الطرق والشوارع العامة دون ترخيص مسبق من الجهات المختصة.
- ٧- بروز الحمولة في المركبة بصورة خطيرة تخالف الابعاد المقررة بموجب التعليمات الخاصة بذلك، أو مخالفة تصريح نقل الحمولات ذات الاحجام الكبيرة.
- ٨- استعمال الصهريج لغير الغايات المرخص من أجلها.
- ٩- استعمال السيارة الخصوصية أو استغلالها مقابل العوض أو الاجرة مهما كان نوعهما أو وصفهما.
- ١٠- قيادة المركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر للسرعة بأكثر من أربعين كيلومتر في الساعة.
- ١١- سماح مالك المركبة أو حائزها لحدث بقيادتها أو أي شخص آخر غير حاصل على رخصة سوق.

١٢- سوق مركبة تنفث الدخان أو تخرج أي مواد ملوثة أخرى وبسبب تتجاوز ما تحدده التعليمات.

ب- تضبط رخصة السوق عند وقوع أي من المخالفات المنصوص عليها في الفقرة (١) من هذه المادة وتحال الرخصة للمحكمة مع المخالفة ويجوز لمركب أي من المخالفات المنصوص عليها في هذه المادة إنهاء قضيته بدفع الحد الأدنى للغرامة المقررة للمخالفة التي ارتكبها خلال (٤٨) ساعة.

المادة (١٤) يلغى نص المادة (٦٨) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٦٨ :

يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة عشر ديناراً ولا تزيد على مائة دينار كل من ارتكب أيّاً من المخالفات التالية :

أ- عدم التقيد بإشارات الطرق أو إشارات مراقبي السير وتضاعف العقوبة في حالة سوق المركبة عكس الاتجاه المقرر.

ب- الوقوف المزدوج بالمركبة داخل المدن أو خارجها.

ج- تغيير اتجاه السير أو المسرب في الطريق عند قيادة المركبة أو التجاوز بها فسي الحالات التي لا يسمح فيها بذلك للتغيير أو التجاوز بموجب إشارات أو شواخص طرق.

د- قيادة المركبة بسرعة تزيد على الحد المقرر بأكثر من (٢٠) كيلومتر في الساعة وإغاية (٤٠) كيلومتر في الساعة.

هـ- قيادة مركبة دون وجود كوابح أو دون وإقيات للاطارات الخلفية فسي السيارات الشاحنة.

و- مخالفة شروط التصاريح المعطاة لسيارات الركوب العمومية الصغرى والمتوسطة والحافلات.

ز- مخالفة تعرفه اجور النقل المحددة للمركبة أو امتناع سائق السيارة العمومية عن نقل الركاب دون سبب مشروع أو عدم تشغيل العداد في سيارات الركوب الصغيرة العمومية أو عدم صلاحية العداد أو عدم الوصول إلى نهاية الخط المصرح به.

ح- مخالفة أولويات المرور.

ط- نقل حمولة في المركبة تزيد على الحد القانوني المسموح به أو عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتثبيت الحمولة أو احكام تغطيتها أو عدم وضع إشارات مميزة لبروز حمولتها وفقاً للتعليمات التي يصدرها الوزير.

ي- وضع أو لقاء مواد كالحجارة والزيوت والأتربة والنفايات والمياه العادمة أو أية مواد أخرى على الطرق والشوارع وحرمتها في الأماكن غير المسموح بها وعدم إزالة تلك المواد.

ك- سوق مركبة دون أن تكون مؤمنة.

ل- سوق مركبة بشكل يؤدي إلى أحداث الضوضاء أو الإزعاج أو التسبب في إعاقة السير في المراكب.

م- ترك السيارة على الطرق دون وضع عاكسات أو انوار تحذيرية.

ن- تحميل ركاب زيادة عن المقرر ويضاعف الحد الأدنى من العقوبة إذا كانت الزيادة في الحمولة أكثر من عشرة أشخاص.

المادة (١٥) يلغى نص المادة (٦٩) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

المادة ٦٩ :

أ- يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة دنانير ولا تزيد على خمسين ديناراً كل من ارتكب أيّاً من المخالفات التالية :

١- عدم التزام الجانب الأيمن من الطريق بالمركبة عند قيادتها بسرعة تقل عن الحد الأقصى للسرعة المسموح بها على الطريق.

٢- مخالفة قواعد استعمال انوار المصابيح عند التلاقي مع المركبات.

- ٣- قيادة المركبة دون لوحات أرقام.
- ٤- الوقوف في الأماكن الممنوع الوقوف والتوقف فيها والمحددة بوجود شواخص.
- ب- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على عشرين ديناراً كل من ارتكب أولاً من المخالفات التالية:
- ١- عدم استخدام حزام الامان في المقعد الأمامي أثناء سير المركبة.
 - ٢- الوقوف في الأماكن الممنوع الوقوف بها او لمدة أطول مما هو مسموح به او خلافاً للغاية المسموح بالوقوف من أجلها.
 - ٣- سوق مركبة بسرعة تزيد عن الحد المقرر لغاية ٢٠ كيلومتر في الساعة.
 - ٤- سوق مركبة دون توافر الشروط والمواصفات المقررة بموجب الانظمة والتعليمات المعمول بها.
 - ٥- مخالفة قواعد استعمال انوار المصابيح او سوق المركبة دون اضاءة الانوار عند وجود الضباب وعدم وضوح الرؤية.
 - ٦- استعمال الزامور العالي او المتعدد الاصوات وكذلك استعمال زامور الاسعاف او الطوارئ في غير الحالات المسموح بها وكذلك استعمال الزامور العادي دون داع او للمناداة.
 - ٧- مخالفة التعليمات المتعلقة بالسيارات الاجنبية التي تدخل المملكة.
 - ٨- سوق مركبة برخصة سوق او سير منتهية.
 - ٩- سوق مركبة برخصة سوق او سير قانونية دون الالتزام بالشروط الواردة في اي منهما.
 - ١٠- عدم حيازة أي من رخصتي السوق او السير عند سوق المركبة او الامتناع عن ابراز اي منهما عند طلب ذلك من رجال السير.
 - ١١- عدم مراعاة السائق للتعليمات التي تقتضي الوقوف عند مشاهدته الضوء المنقطع الصادر من مركبات نقل الطلاب.

ج- يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة دنانير ولا تزيد على خمسة عشر ديناراً كل من ارتكب مخالفة اخرى لهذا القانون أو الأنظمة الصادرة بمقتضاه ولم ينص على عقوبة محددة لها فيه.

المادة (١٦) تعدل المادة (٧١) من القانون الأصلي على الوجه التالي :

أولاً : بإلغاء نص الفقرة (أ) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي :

١/ : لمرتكب اي من المخالفات المنصوص عليها في المادتين (٦٨) و(٦٩) من هذا القانون انتهاء قضيتيه بدفع الحد الأدنى للغرامة المقررة للمخالفة التي ارتكبها وذلك خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تبليغه ضبط المخالفة، ولا يحق في هذه الحالة الطعن في ذلك الاجراء أمام أي مرجع قضائي أو إداري.

٢/ : يحق لمن احيل الى المحكمة المختصة لمحاكمته عن اي من المخالفات المنصوص عليها في المواد (٦٧) و(٦٨) و(٦٩) من هذا القانون ان ينيب عنه اي شخص لحضور المحاكمة بموجب اناة خطية معفاة من الرسوم.

ثانياً : بإلغاء نص الفقرة (ج) منها والاستعاضة عنه بالنص التالي:-

ج- يقوم المدعي العام بارسال ملخص بالاحكام الصادرة خلال ثلاثين يوماً الى ادارة الترخيص ولا يجوز في هذه الحالة تجديد رخصة السوق أو رخصة السير أو اتمام اي معاملة في تلك الدائرة للمحكوم عليه الا بعد تسديد الغرامات المحكوم بها وفقاً لتلك الأحكام.

المادة (١٧) يلغي نص للفقرة (ب) من المادة (٧٣) من القانون الأصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

ب- يعاقب بغرامة دينار واحد كل من ارتكب مخالفة للتعليمات الواردة في الفقرة (أ) من هذه المادة.

محكمة التمييز

المادة (١٨) يلغى نص كل من الفقرتين (ب) و (ج) من المادة (٧٤) من القانون الأصلي ويستعاض عنهما بالفترتين التاليتين :

ب- إذا أدين شخص بقيادة مركبة دون الحصول على رخصة سوق يحرم من الحصول على رخصة سوق جديدة لمدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد على سنتين.

ج- تزود النيابة العامة إدارة الترخيص بملخص عن الأحكام التي تصدرها المحاكم استناداً لهذا القانون أو الأنظمة أو التعليمات الصادرة بمقتضاه.

المادة (١٩) تعدل المادة (٧٥) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (د) التالية إليها:

د- لرجال السير استخدام أجهزة إقفال العجلات للمركبات المخالفة لوقوفها في الأماكن الممنوع الوقوف أو التوقف فيها والمحددة من الجهات المختصة، أو سحبها وحجزها لحين دفع قيمة المخالفة المترتبة عليها.

المادة (٢٠) تعدل المادة (٧٧) من القانون الأصلي بإضافة الفقرة (س) بالنص التالي إليها :

س- يحدد بنظام عدد من النقاط لكل مخالفة من المخالفات المنصوص عليها في هذا القانون وذلك حسب جسامتها كل منها وإذا بلغ مجموع النقاط حداً معيناً تسحب رخصة السائق إدارياً بقرار من سلطة الترخيص للمدة التي يحددها النظام.

المادة (٢١) يعدل القانون الأصلي بإضافة المادة (٨١) بالنص التالي إليه ويعد ترقيم المواد (٨١) و (٨٢) و (٨٣) منه لتصبح (٨٢) و (٨٣) و (٨٤) على التوالي :-

المادة ٨١

سلطة الترخيص إصدار التعليمات اللازمة المتعلقة بطريقة اختيار عدد من الأشخاص المتطوعين يسمون أعوان السلامة المرورية لضبط المخالفات الجبرورية الخطرة وتحديد مهامهم واسلوب عملهم .

عبدالله الثاني ابن الحسين

٢٠٠٠/٥/٣١

وزير الأوقاف والشؤون والمقتسمات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء
الدكتور عبد السلام العبادي	أيمن المجالي	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة

وزير الداخلية	وزير السياحة والآثار	وزير الخارجية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
نايف القاضي	عقل بلقاسي	عبد الله الخطيب	توفيق كريسبان

وزير الزراعة	وزير التربية والتعليم	وزير العمل	وزير المالية
المهندس هاشم الشبول	الدكتور عزت جرادات	عبد الفاي	الدكتور ميشيل مارتو

وزير الشباب والرياضة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير المياه والري
سعيد شقم	الدكتور محمد جمعة الوحش	المهندس حسني أبو غدا	الدكتور كامل محادين

وزير الصحة	وزير الصناعة والتجارة	وزير النقل	وزير البريد والاتصالات
الدكتور مصلح الطراونة	الدكتور محمد الحلايقة	المهندس عيسى أبوب	الدكتور عبد الله طوقان

وزير التخطيط	وزير الطاقة والثروة المعدنية	وزير الثقافة	وزير العمل
الدكتور طلال الرفاعي	المهندس وائل صبري	وزير الإعلام	خلف مساعده

محكمة العدل

نحن عبدالله الثاني ابن الحسين ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ماقرره مجلس الاعيان والتواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره
واضافته الى قوانين الدولة :-

قانون رقم (٢٧) لسنة ٢٠٠٠

قانون معدل لقانون الجمارك

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجمارك لسنة ٢٠٠٠) ويقرأ مع القانون رقم (٢٠) لسنة ١٩٩٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل قانونا واحدا ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- تلغى عبارة (اصول المحاكمات) الواردة في مطلع (الفصل السابع) من الباب الثالث عشر من القانون الاصلي ، ويستعاض عنها بعبارة (انشاء المحاكم الجمركية واصول المحاكمات لديها) .

المادة ٣- تلغى نصوص المواد (٢٢٢-٢٢٦) من القانون الاصلي ويستعاض عنها بالنصوص التالية :-

المادة ٢٢٢

١- تنشأ محكمة بدائية تسمى (محكمة الجمارك البدائية) تؤلف من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس القضائي من القضاة العاملين في الجهاز القضائي .

ب- تختص محكمة الجمارك البدائية بالنظر فيما يلي :-

- ١- جرائم التهريب وما يدخل في حكمه وفقا لاحكام هذا القانون .
- ٢- الجرائم والمخالفات التي ترتكب خلافا لاحكام هذا القانون وقوانين الاستيراد والتصدير وقانون تشجيع الاستثمار وقانون الضريبة العامة على المبيعات والانظمة والتعليمات الصادرة بموجبها .
- ٣- الخلافات الناجمة عن تطبيق الاتفاقيات التجارية الدولية التي ترتبط بها المملكة وفي أي خلاف يقع مهما كان نوعه يتعلق بتطبيق القوانين والانظمة المذكورة في البتة (٢) من هذه الفقرة .
- ٤- الاعتراضات المقدمة على قرارات التحصيل عملا باحكام المادة (٢٠٨) من هذا القانون .
- ٥- الطعون المقدمة على قرارات التفرير وفقا لاحكام المادة (٢١٠) من هذا القانون .
- ٦- توقيف وتخلية سبيل الاشخاص المتهمين بارتكاب الجرائم والمخالفات المنصوص عليها في البندين (١) و (٢) من هذه الفقرة وفي الحالات التي لم تكن القضية قد وردت الى المحكمة بعد يجوز لرئيس المحكمة ان يطلب من أي شخص اتهم بموجب هذا القانون ان يقدم كفالة لضمان حضوره للمحكمة والا يقرر توقيفه حتى تنتهي القضية او يقدم تلك الكفالة .
- ٧- الافراج عن البضائع المحجوزة في القضايا المنظورة لديها لقاء كفالة مصرفية تعادل قيمة هذه البضائع وكذلك الافراج عن وسائل النقل المحجوزة بعد وضع اشارة الحجز عليها لدى الدوائر المختصة .

محكمة الجمارك

ج- تنعقد محكمة الجمارك البدائية من قاض منفرد .

د- تنعقد محكمة الجمارك جلساتها في عمان او في أي مكان اخر تراه داخل المملكة .

المادة ٢٢٣

أ- تنشأ محكمة استئناف تسمى (محكمة الجمارك الاستئنافية) تؤلف من رئيس وعدد من القضاة يعينهم المجلس القضائي من القضاة العاملين في الجهاز القضائي .

ب- تختص محكمة الجمارك الاستئنافية بالنظر في الطعون التي تقدم على القرارات او الاحكام الصادرة عن محكمة الجمارك البدائية .

ج- تنعقد محكمة الجمارك الاستئنافية من هيئة مؤلفة من ثلاثة قضاة وتصدر قراراتها او احكامها بالاجماع او بالاكثرية .

د- تنعقد محكمة الجمارك الاستئنافية جلساتها في عمان او في أي مكان اخر تراه داخل المملكة .

هـ- مدة استئناف القرار او الحكم الصادر عن محكمة الجمارك البدائية ثلاثون يوما ابتداء من اليوم التالي لتاريخ تقييمه اذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجيه او وجاهيا اعتباريا .

المادة ٢٢٤

تنظر محكمة الجمارك الاستئنافية في الطعون المقدمة اليها تدقيقا في القضايا التي لا تزيد قيمتها على عشرة آلاف دينار ومرافعة في القضايا الاخرى ، ويجوز لها النظر في أي قضية مهما بلغت قيمتها مرافعة لاي سبب تراه بقرار تصدره لهذه الغاية تدقيقا .

المادة ٢٢٥

أ- تقبل الاحكام والقرارات الصادرة عن محكمة الجمارك الاستئنافية في الدعوى الجزائية والحقوقية الطعن لدى محكمة التمييز في الحالتين التاليتين :-

١- اذا كانت قيمة الدعوى او الغرامات الجمركية وبدل المصادرات لا تقل عن خمسة الاف دينار .

٢- اذا كان الخلاف في الدعاوى الاخرى حول نقطة قانونية مستحدثة او على جانب من التعقيد او تنطوي على اهمية عامة واذنت محكمة الجمارك الاستئنافية او محكمة التمييز بذلك وفقا لاحكام الفقرات (ب، ج، د) من هذه المادة .

ب- يقدم طلب الاذن بالتمييز الى محكمة الاستئناف خلال عشرة ايام تبدأ من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم الاستئنافي اذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه اذا كان بمثابة الوجيه او وجاهيا اعتباريا .

ج- اذا رفضت محكمة الجمارك الاستئنافية منح الاذن بالتمييز يحق لطالبيه تقديم طلب منح الاذن الى رئيس محكمة التمييز وذلك خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه قرار الرفض .

د- في حالة منح الاذن بالتمييز من محكمة الاستئناف الجمركية او من رئيس محكمة التمييز يترتب على طالب التمييز تقديم لائحة التمييز خلال عشرة ايام من اليوم التالي لتاريخ تبليغه قرار منح الاذن .

المادة ٢٢٦

مدة تمييز القرار او الحكم الاستئنافي ثلاثون يوما من اليوم التالي لتاريخ صدور الحكم اذا كان وجاهيا ومن اليوم التالي لتاريخ تبليغه اذا صدر بمثابة الوجيه او وجاهيا اعتباريا .

المادة ٤- يلغى نص المادة (٢٢٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٢٩

يطبق كل من مدعي عام الجمارك ومحكمة الجمارك البدائية ومحكمة الجمارك الاستئنافية ومحكمة التمييز فيما لم يرد عليه نص في هذا القانون الاحكام ! ااردة في كل من قانون اصول المحاكمات الجزائية وقانون اصول المحاكمات المدنية وذلك فيما لا يتعارض مع احكام هذا القانون .

المادة ٥- يلغى نص المادة (٢٣٠) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٢٣٠

مع مراعاة الاحكام الخاصة في هذا القانون تنظم وتبلغ الاوراق القضائية وجميع الاوراق والقرارات الصادرة بموجبه من قبل موظفي الدائرة ورجال ضابطتها المدنية وفق الاجراءات المنصوص عليها في قانون اصول المحاكمات المدنية وقانون اصول المحاكمات الجزائية .

المادة ٦- يلغى نص الفقرة (أ) من المادة (٢٣١) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

أ- تستوفى الرسوم عن الدعاوى المدنية المقامة امام المحاكم الجمركية في جميع درجات المحاكمة وانواعها وفقا لاحكام نظام رسوم المحاكم النافذ المفعول وكأنها دعاوى مدنية بالمعنى المبين بالنظام المذكور .

عبدالله الثاني ابن الحسين ٢٠٠٠/٦/١١

وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية	نائب رئيس الوزراء	رئيس الوزراء	وزير الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية
الدكتور عبد السلام العبادي	أيمن المجالي	مروان الحمود	عبد الرؤوف الروابدة

وزير الداخلية	وزير السياحة والآثار	وزير الخارجية	وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة
نايف القاضي	عقل بلتاجي	عبد الله الخطيب	وزير دولة للشؤون البرلمانية

وزير الزراعة	وزير التربية والتعليم	وزير العمل	وزير المالية
المهندس هاشم الشبول	الدكتور عزت جرادات	عبد الفاي	الدكتور ميشيل ماركو

وزير الشباب والرياضة	وزير التنمية الاجتماعية	وزير الأشغال العامة والإسكان	وزير المياه والري
سعيد شقم	الدكتور محمد جمعة الوض	المهندس حسني أبو غيدا	الدكتور كامل محادين

وزير الصحة	وزير الصناعة والتجارة	وزير النقل	وزير البريد والاتصالات
الدكتور مصلح الطراونة	الدكتور محمد الحلايلة	المهندس عيسى أيوب	الدكتور عبد الله طوفان

وزير التخطيط	وزير الطاقة	وزير الثقافة	وزير العدل
الدكتور طالب الرفاعي	المهندس وائل صبري	وزير الإعلام	خلف مساعده

نحن فيصل بن الحسين نائب جلاله الملك المعظم
بمقتضى المادة (٨٣) من الدستور
بناء على ما قرره مجلس النواب
لصادق على النظام الآتي ونأمر العمل به :-

نظام رقم (٢١) لسنة ٢٠٠٠
نظام معدل للنظام الداخلي لمجلس النواب

المادة ١- يسمى هذا النظام (نظام معدل للنظام الداخلي لمجلس النواب لسنة ٢٠٠٠)
ويقرأ مع النظام الداخلي لمجلس النواب المنشور في عدد الجريدة الرسمية
رقم (٤١٠٦) تاريخ ١٩٩٦/٣/١٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي نظاما
واحدا ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢- يلغى نص المادة (٧٥) من النظام الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-
المادة ٧٥

أ- اذا رد مجلس الاعيان مشروع القانون مرفوضا فتجري المذاكرة به على
نقطتين ، فاما الموافقة على قرار مجلس الاعيان واما الاصرار على قرار
مجلس النواب السابق .

ب- اذا رد مجلس الاعيان القانون معدلا فتطبق الاحكام التالية :-
١- يقتصر البحث في المواد المختلف عليها بين المجلسين .
٢- يصوت المجلس عند مناقشة قرار اللجنة او مشروع القانون على
الاصرار على قرار مجلس النواب السابق واما الموافقة على قرار
مجلس الاعيان .

ج- اذا اصر مجلس الاعيان على مخالفة قرار مجلس النواب كما اعيد اليه ،
تطبق حينئذ احكام المادة (٩٢) من الدستور .

٢٠٠٠/٦/٤

وزير الداخلية
نايف سعود القاضي

رئيس الوزراء بالوكالة
مروان الحمود

محكمة العدل

قرار صادر
عن وزير الصحة

استناداً لأحكام المادة (١٠) من نظام التنظيم الإداري لوزارة الصحة رقم (٦٧) لسنة ١٩٩٣.
قررت ما يلي وبناء على تمسب لجنة التخطيط بتاريخ ٢٠٠٠/٦/١٣:

- (١) إلغاء مديرية الخدمات العامة والنقل والصيانة التابعة لمدير عام الشؤون الإدارية.
- (٢) استحداث مديرتين:
 - (أ) مديرية الهندسة الطبية
 - (ب) مديرية النقل

تتبع لمدير عام الشؤون الإدارية.

وزير الصحة
الدكتور مصباح الطراوله

محكمة العدل